

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار التاسع – أبريل 2019

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي-ابريل 2019

تقارير آفاق قطرية: ليبيا

النمو الاقتصادي

نظراً لكون الصادرات النفطية تساهم بما لا يقل عن 95 في المائة من إجمالي الصادرات، كما أن الإيرادات النفطية تساهم بتمويل 90 في المائة من إجمالي إيرادات الموازنة العامة، مما يجعله، المحفز الرئيس للنمو الاقتصادي، يعتمد التنبؤ بمستويات النمو الاقتصادي بشكل كبير على التطورات في أسعار وإنتاج وصادرات النفط الخام، إضافة إلى التطورات الداخلية.

شهدت كميات انتاج النفط في ليبيا زيادة ملحوظة خلال عام 2018 حيث ارتفعت كميات الانتاج النفطي إلى ما يقرب من مليون برميل في اليوم، بما يمثل زيادة بنحو 17 في المائة مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2017، وهو ما ساعد على دعم مستويات الناتج في القطاع النفطي خلال العام⁽¹⁾. رغم ارتفاع مستويات الانتاج النفطي إلا أنها لا تزال أقل من المستويات المسجلة قبل عام 2011 البالغة 1.6 مليون برميل يومياً. جاء الجزء الأكبر من النمو المسجل العام الماضي من مساهمة القطاع النفطي حيث لا يزال القطاع غير النفطي يواجه بالعديد من التحديات على ضوء الأوضاع الداخلية التي تؤثر على مستويات الاستثمار والبنية الأساسية اللازم لدعم النمو في القطاعات الاقتصادية. من المتوقع خلال عام 2019 استمرار التعافي النسبي للنشاط الاقتصادي في ظل الجهود التي تبذلها مؤسسة النفط الوطنية لإعادة افتتاح عدد من الحقول النفطية، وهو ما سيساعد على تسجيل معدل نمو بحدود 5 في المائة، في حين من المتوقع في عام 2020 وبفرض استمرار تحسن الأوضاع الداخلية ارتفاع النمو الاقتصادي إلى مستوى 8 في المائة بافتراض تحسن الأوضاع الداخلية.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

انخفض معدل التضخم خلال عام 2018 ليصل إلى نحو 9.3 بالمائة مقارنة مع حوالي 28.5 في المائة مسجل خلال عام 2017. جاء ذلك كمحصلة لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات والملابس، والسكن ومستلزماته، الأثاث، والصحة، والنقل، والتعليم. يعود التراجع الملحوظ في معدل التضخم خلال عام 2018، مقارنة بالعام السابق، إلى الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي أهمها فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي، وتخفيف القيود، وتسهيل الإجراءات على عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية عن طريق المصارف التجارية مباشرة، والتي بدورها أدت إلى تراجع كبير في سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازي، بما انعكس بشكل مباشر في انخفاض المستوى العام لأسعار السلع والخدمات. من المتوقع أن تشهد الأسعار في مختلف المجموعات السلعية مزيداً من التراجع خلال الفترة القادمة⁽²⁾.

الأوضاع النقدية

نفذ البنك المركزي حزمة من السياسات الاقتصادية لتيسير السياسة النقدية ودعم جهود الإصلاح الاقتصادي. في ضوء الأوضاع الداخلية التي تشهدها البلاد والانخفاض الحاد للعائدات النفطية التي تمثل المصدر الأساسي لتمويل النشاط الاقتصادي، تراجعت مستويات السيولة المحلية إلى 110.8 مليار دينار بنهاية عام 2018 بانخفاض نسبته 0.4 في المائة بالمقارنة مع نهاية عام 2017، حيث يشكل النقد المصدر نحو 99 في المائة من إجمالي المعروض النقدي بما يقدر بنحو 109.6 مليار دينار بنهاية عام 2018، في حين سجل مستوى الودائع انخفاضاً كبيراً بنسبة تقرب من 45 في المائة العام الماضي.

شهد الائتمان المحلي انخفاضاً بنسبة 6.6 في المائة في عام 2018 نتيجة الأوضاع الداخلية التي تشهدها البلاد. في هذا الإطار، سجل الائتمان العام ارتفاعاً بنسبة 8.5 في المائة في عام 2018، في حين انخفض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 4.6 في المائة.

¹ OPEC, (2019). "Monthly Oil Market Report", Feb.

² مصرف ليبيا المركزي، (2018). "النشرة الربعية"، الربع الرابع 2018.

الأوضاع المالية

من المتوقع ارتفاع مستوى النفقات في الموازنة العامة في للعام الحالي إلى 42 مليار دينار، مقابل 31 مليار دينار للنفقات المسجلة في موازنة عام 2018 في ظل التوقعات بارتفاع الإيرادات النفطية خلال العام الجاري إلى 22.5 مليار دينار بما يعكس توقعات الحكومة بحدوث تعافي نسبي لإنتاج النفط والأثر المتوقع للإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الحكومة. يشار إلى أن الموازنة يغلب عليها هيمنة بند الأجور التي تمثل ما يقرب من 50 في المائة من إجمالي النفقات. بذلك يقدر العجز في الموازنة بنحو 19 مليار دينار سيتم تمويلها عبر الاقتراض من البنك المركزي. يفرض تراجع أسعار النفط فضلاً عن انخفاض إنتاج ليبيا من الخام تحديات على أوضاع المالية العامة حيث يسهم النفط بنحو 97 في المائة من إيرادات الموازنة.

على ضوء ما سبق، قدم البنك المركزي مؤخراً برنامجاً للإصلاح الاقتصادي يبدأ في عام 2018 ويتضمن تعديل سعر صرف الدينار الذي سبق أن خفضت السلطات قيمته عام 2002، بالإضافة إلى رفع الدعم عن المحروقات.

القطاع الخارجي

كنتيجة لتواصل التحسن في مستويات الإنتاج من النفط، يتوقع أن ترتفع الصادرات السلعية بنحو 13.2 في المائة لتصل إلى حوالي 20.6 مليار دولار خلال عام 2019، مقارنة مع حوالي 18.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2018. أما الواردات فمن المتوقع أن تبلغ حوالي 13 مليار دولار، مسجلة نسبة ارتفاع قدرها 11.6 في المائة خلال عام 2019 مقارنة بالعام السابق.

كنتيجة للتطورات في كل من الصادرات والواردات السلعية، من المتوقع تحسن الفائض في الميزان التجاري ليصل إلى حوالي 7.6 مليار دولار عام 2019، بنسبة زيادة قدرها 16 في المائة مقارنة مع عام 2018.

أما بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، فيتوقع اتساع العجز به ليصل إلى نحو 4 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة مع عجز قدره حوالي 3.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2018، كما يتوقع ارتفاع العجز بميزان التحويلات بنسبة 18.2 بالمائة ليصل إلى نحو 1.3 مليار دولار خلال عام 2019.

في ضوء التطورات سالفة الذكر، يتوقع استمرار الفائض في الميزان الجاري خلال عام 2019 عند نفس المستوى المسجل خلال العام السابق ليبلغ نحو 2.3 مليار دولار، بما يمثل حوالي 4.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

فيما يخص التوقعات لعام 2020، من المتوقع تحسن الفائض في ميزان المعاملات الجارية ليبلغ حوالي 2.5 مليار دولار بما يعادل نحو 4.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الدارة الاقتصادية والتمويلية

صندوق النقد العربي

مبنى: 2821، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 6171552

فاكس: +971 2 6526434

البريد الإلكتروني: economic@amf.org.ae

Website: <http://www.amf.org.ae>